

Distr.: General  
17 July 2024  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 71 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،  
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق  
الإنسان والحريات الأساسية

## الحق في التنمية

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية،  
سوريا ديفاء، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 7/51.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/79/150

140824 050824 24-13134 (A)



## تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سوريا ديفا العدالة المناخية: الخسائر والأضرار

موجز

في هذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/33 و 7/51، يضع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سوريا ديفا، إطاراً للعدالة المناخية يتألف من أربع ركائز (التخفيف، والتكيف، والمعالجة، والتحول) و 12 مبدأً شاملاً لحقوق الإنسان. ويقترح ضرورة أن يُنظر إلى الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، التي تقوض حق المجتمعات والأفراد الذين يعيشون على وجه الخصوص في البلدان النامية في التنمية، على أنها جزء من ركيزة المعالجة في إطار العدالة المناخية. ويوصي المقرر الخاص بأن تتخذ الدول والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأعمال التجارية تشكيلة متنوعة من التدابير لمعالجة الخسائر والأضرار. ويحدد أيضاً العديد من مبادئ حقوق الإنسان التي يجب على البنك الدولي، كوصي مؤقت على صندوق التصدي للخسائر والأضرار، وعلى مجلس إدارة الصندوق إدماجها في جميع الجوانب المتعلقة بإدارة الصندوق.

## أولاً - مقدمة

## ألف - السياق

- 1 - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/33 و 7/51.
- 2 - ويعد تغير المناخ مصدر قلق مشترك للبشرية لأنه "يمثل تهديداً وجودياً وبشر مخاوف بشأن حقوق الإنسان"<sup>(1)</sup>. ويؤثر على الجميع في كل مكان. ولا يقتصر الأثر السلبي على البشر فقط: فجميع الكائنات الحية والنظام البيئي الطبيعي بأكمله تتغير إلى الأسوأ. وعلاوة على ذلك، فإن أثر التغير المناخي لا يتحقق على قدم المساواة. وتتأثر الشعوب وكذلك البلدان بشكل مختلف وغير متناسب<sup>(2)</sup>. وعلى الرغم من أن عُشر غازات الاحتباس الحراري في العالم فقط تنبعث من البلدان الـ 74 الأقل دخلاً، إلا أنها ستكون الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ<sup>(3)</sup>.
- 3 - ويستلزم تغير المناخ إجراءات جماعية ومنسقة ومتناسكة من جانب العديد من الجهات الفاعلة للتخفيف من آثاره والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود. ويجب على الدول والجهات الفاعلة الأخرى المسؤولة عن الحالة الراهنة مواصلة اتخاذ هذه الإجراءات باستمرار على نحو يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- 4 - ومع ذلك، فلا يمكن لاستراتيجيات التخفيف والتكيف أن تنقي جميع الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ. ويمكن للمرء أن ينظر إلى ذلك في ضوء القرار المتخذ في مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في اتفاق باريس بإنشاء صندوق للتصدي للخسائر والأضرار لمساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ (المقرران 2/م أ-27، و 2/م أ ت-4). وسيكون الصندوق مسؤولاً أمام مؤتمر الأطراف واجتماع أطراف باريس وسيعمل بتوجيه منهما. وقد بدأ تشغيل الصندوق في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (المقرران 1/م أ-28 و 5/م أ ت-5). وبعد ذلك، تم انتخاب مجلس إدارة الصندوق الذي يضم 26 عضواً. ووافق المجلس في اجتماعه الثاني الذي عُقد في تموز/ يوليه 2024 على الاسم الرسمي للصندوق (صندوق التصدي للخسائر والأضرار) ووافق على اقتراح الفلبين باستضافة الصندوق<sup>(4)</sup>.
- 5 - وفي هذا التقرير، يحل المقرر الخاص للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ في سياق العدالة المناخية، لأن البلدان والشعوب التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن تغير المناخ هي الأكثر تضرراً منه. ويبحث في الآثار السلبية للخسائر والأضرار على أعمال الحق في التنمية، ويوضح طبيعة التزامات البلدان المتقدمة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والشركات الكبرى في مساعدة البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ. ويوضح أيضاً كيف ينبغي أن يكون شكل النهج القائم على حقوق الإنسان في إدارة الصندوق.

(1) المحكمة الدولية لقانون البحار، فتوى، في القضية رقم 31، 21 أيار/مايو 2024، الفقرة 66.

(2) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير التجميعي السادس، تغير المناخ 2023؛ وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، الفقرة 16. انظر أيضاً المساهمة المقدمة من غيانا؛ وأوكسفام أستراليا، إجماع المساواة في صندوق الخسائر والأضرار الجديد: دروس من المحيط الهادئ وآسيا (2023).

(3) انظر <https://www.weforum.org/agenda/2023/01/climate-crisis-poor-davos2023/>

(4) انظر <https://unfccc.int/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat>

## باء - الأهداف

6 - يسعى المقرر الخاص إلى تحقيق أربعة أهداف. أولاً، استناداً إلى القواعد المعيارية والأدبيات الحالية، يقترح إطاراً للعدالة المناخية يتألف من أربع ركائز مترابطة هي: التخفيف والتكيف والمعالجة والتحول. وينبغي أن تسترشد القرارات في هذه الركائز الأربع بـ 12 مبدأً شاملاً لحقوق الإنسان. ويرى أيضا المقرر الخاص أن التصدي للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ يجب أن يُنظر إليها كجزء من ركيزة المعالجة في إطار العدالة المناخية.

7 - وثانياً، يسלט المقرر الخاص الضوء على أهمية تفسير الخسائر والأضرار بطريقة شاملة لتشمل الأبعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية على السواء. ويحدد أيضا الطرق المتنوعة التي تؤثر بها الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ على أعمال الحق في التنمية. وعلاوة على ذلك، يعاني الناس (مثل الأطفال، والنساء، والشعوب الأصلية) والبلدان (مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية) من هذا الأثر بشكل مختلف وغير متناسب.

8 - وثالثاً، يبين المقرر الخاص الأسباب القانونية والتاريخية والاقتصادية التي تجعل من واجب البلدان المتقدمة والشركات الكبرى التصدي للخسائر والأضرار باتخاذ مجموعة من التدابير. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية، ينبغي أن تيسر نقل التكنولوجيات الخضراء، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، وتوفير مسارات الهجرة للمهاجرين بسبب المناخ.

9 - ورابعاً، يقدم المقرر الخاص توجيهات إلى البنك الدولي، بصفته الأمين المؤقت على الصندوق، وإلى مجلس إدارة الصندوق، لدمج نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة الصندوق. ويقوم المقرر بذلك من خلال تحديد عدة مبادئ يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من جميع سياسات الصندوق وعملياته وآلياته.

## جيم - المنهجية

10 - يستند هذا التقرير إلى المعايير الدولية المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، وإلى الأدبيات ذات الصلة، وممارسات الدول والجهات الفاعلة الأخرى. ويسترشد التحليل الوارد في التقرير أيضاً بالأفكار المكتسبة من جهود تواصل مكثفة لجمع مساهمات من جميع أصحاب المصلحة بطريقة شاملة للجميع وشفافة.

11 - واستجابةً لدعوة المقرر الخاص إلى تقديم مدخلات من الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، وردت أكثر من 90 مساهمة من الدول، ومنظمات الأمم المتحدة، والأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والأفرقة المجتمعية، والأكاديميين، وغيرهم من الأفراد<sup>(5)</sup>. وأجرى المقرر الخاص أيضاً مشاورات وجها لوجه في بانكوك وديبي (الإمارات العربية المتحدة) وجنيف وسوفا، وثلاث مشاورات افتراضية عبر الإنترنت مع ممثلي مختلف الجهات الفاعلة من غير الدول من جميع مناطق العالم. وإضافة إلى ذلك، أجرى عدة محادثات ثنائية مع ممثلي الدول وخبراء آخرين ومجموعة صغيرة من الأطفال. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لجميع أصحاب المصلحة لما قدموه من مدخلات بأشكال مختلفة.

(5) جميع المساهمات متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2024/call-input-2024-reports-special-rapporteur-right-development>

## دال - المناطق والقيود

12 - يركز المقرر الخاص في تقريره على كل من الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ كمفهوم، وعلى صندوق التصدي للخسائر والأضرار في سياق العدالة المناخية. وتشكل الخسائر والأضرار تحدياً كبيراً أمام أعمال الحق في التنمية، لا سيما في البلدان النامية. ويحدد المقرر الخاص مجموعة من الخطوات التي يجب على البلدان المتقدمة والشركات الكبرى اتخاذها لمساعدة البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ في أعمال حقوق شعوبها في التنمية، بما يتماشى مع التزاماتها القانونية والتاريخية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تتخذ خطوات لتخفيف ضغوط ديون البلدان النامية.

13 - ويحدد المقرر الخاص عدة مبادئ لحقوق الإنسان ينبغي أن يراعيها البنك الدولي ومجلس إدارة الصندوق لدى إدارة الصندوق. وبالنظر إلى أن الصندوق عمل متطور وما زال المجلس يضع طرائق وآليات مختلفة لإدارة الصندوق، فإن المقرر الخاص لا يقدم سوى توصيات عامة بشأن الصندوق. وعلاوة على ذلك، وبسبب ضيق المساحة، فلم يتطرق بالتفصيل إلى ركائز التخفيف والتكيف والتحول في إطار العدالة المناخية.

## ثانياً - تحليل العدالة المناخية

14 - ينطوي مفهوم العدالة المناخية على العدالة في سياق تغير المناخ. وفي حين أن العدالة مفهوم موضع جدال، إلا أن هناك نقاشاً مشتركاً حول بعض العناصر الأساسية مثل الإنصاف والمساواة والمسؤولية.

15 - وتحدد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ثلاث ركائز أساسية للعدالة البيئية لمعالجة أوجه عدم المساواة التوزيعية والإجرائية والمعترف بها<sup>(6)</sup>. وتشير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن العدالة المناخية تستلزم أن "يتسق العمل المناخي مع الاتفاقات والالتزامات والمعايير والمبادئ القائمة في مجال حقوق الإنسان"<sup>(7)</sup>. وعلى نفس المنوال، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرى العدالة المناخية على أنها وضع الإنصاف وحقوق الإنسان في صميم عملية صنع القرار والعمل بشأن تغير المناخ<sup>(8)</sup>.

16 - ويعتقد المقرر الخاص أن العدالة المناخية، في جوهرها، تتعلق بعدم إلحاق الضرر بالجيران من خلال الاحترار العالمي، ومعالجة الضرر الناجم عنه بشكل مباشر أو غير مباشر بما يتناسب مع مساهمات الجهة فيه<sup>(9)</sup>. وسيكون الفهم الواسع لمفهوم الجيران، الذي لا يقتصر على الزمان والمكان والمسافة أو على

(6) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *العدالة البيئية: السياق والتحديات والنهج الوطنية* (باريس، 2024)، الفصل 2، ص 18.

(7) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "حقوق الإنسان وتغير المناخ: رسائل رئيسية"، متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMClimateChange.pdf>.

(8) انظر <https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/climate-change-matter-justice-heres-why#:~:text=Climate%20justice%20means%20putting%20equity,relation%20to%20the%20climate%20crisis>.

(9) يمكن تكييف مبدأ الجار الذي وضعه اللورد أتكين في قضية استئناف المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مجلس اللوردات، دونا هيو ضد ستيفنسون رقم 562 (1932) في سياق تغير المناخ.

الأنواع البشرية، أمراً بالغ الأهمية. وبالنسبة للعدالة المناخية، يجب ألا يشمل مفهوم الجيران البشر فحسب، بل أيضاً الأنواع غير البشرية والطبيعة بشكل عام. وينبغي أن يشمل أيضاً الأجيال المقبلة، أي الكائنات الحية التي ستوجد على الأرض في المستقبل<sup>(10)</sup>، لأن الماضي والحاضر والمستقبل هي مراحل متشابهة لأغراض تغيير المناخ.

17 - وينبغي أن تكون العدالة المناخية قادرة على التصدي "للمظالم الثلاثية" المرتبطة بتغيير المناخ وهي: (أ) أن أكثر الفئات عرضة للآثار السلبية لتغيير المناخ هم أولئك الذين لا يتحملون سوى قدر قليل من المسؤولية عن التسبب في ذلك؛ و (ب) أن هذه الفئات محدودة الموارد والقدرات على مواجهة آثار تغيير المناخ؛ و (ج) أن تكاليف التحول الأخضر لها أثر سلبي أكبر على هذه الفئات المنخفضة الدخل والضعيفة<sup>(11)</sup>. وعلاوة على ذلك، وبما أن تغيير المناخ يؤثر على جميع حقوق الإنسان، فيجب تفسير القانون الدولي للمناخ وتطويره في المستقبل بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وإلا فإن الإجراءات المناخية لن تكون عادلة.

### ألف - الركائز الأربع

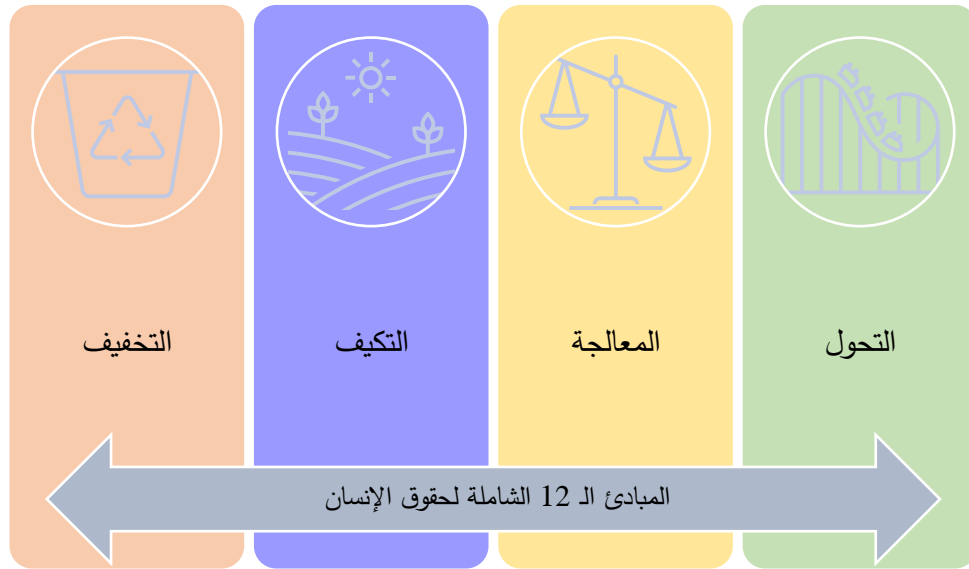
18 - يوصي المقرر الخاص بضرورة أن ينظر جميع أصحاب المصلحة إلى العدالة المناخية من حيث أربع ركائز هي: التخفيف، والتكيف، والمعالجة، والتحول. وهذه الركائز الأربع، المستمدة من القانون الدولي للمناخ والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مترابطة. وكلما كان المجتمع العالمي أكثر طموحاً فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف، قلَّ عدد الخسائر والأضرار وما يترتب على ذلك من حاجة الأفراد والمجتمعات المتضررة إلى المعالجة. ومن ناحية أخرى، فإن التحول في النظام الاقتصادي الحالي ونماذج الأعمال وأنماط الحياة سيكمل أهداف الركائز الثلاث الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي دمج 12 مبدأً شاملاً لحقوق الإنسان في الركائز الأربع للعدالة المناخية (انظر الشكل الأول).

(10) انظر <https://unitingworld.org.au/wp-content/uploads/2024/07/TUAKOI-%E2%80%9898LEI-DECLARATION.pdf>

(11) انظر <https://en.unesco.org/inclusivepolicylab/learning/inequality-and-climate-change-how-untangle-injustice>

## الشكل الأول

## إطار العدالة المناخية الذي يتألف من أربع ركائز



## التخفيف

19 - ينطوي التخفيف من آثار تغير المناخ على الحد من أسباب تغير المناخ عن طريق تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي و/أو إزالة هذه الغازات من الغلاف الجوي، بسبل منها بالوعات الكربون<sup>(12)</sup>. وتشمل استراتيجيات التخفيف التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وإنهاء التوسع في استخدام الوقود الأحفوري، وتعزيز كفاءة الطاقة، والحد من هدر الأغذية، والانتقال نحو نظم غذائية مستدامة، وصون الطبيعة واستعادتها، وبناء منازل جديدة متعادلة من حيث الأثر الكربوني<sup>(13)</sup>.

20 - وينبغي أن يظل التخفيف من آثار تغير المناخ ضرورة ثابتة مهمة لتحقيق العدالة المناخية لأن بعض الآثار المرتبطة بتغير المناخ لا يمكن تداركها أو لا يمكن علاجها. ويجب أن تولى الأولوية للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، بما يتماشى مع مبدأ الانتقال العادل الموضح أدناه. وسيطلب ذلك معالجة كل من جانب العرض (التخلص التدريجي من إنتاج الوقود الأحفوري) وجانب الطلب (تعزيز كفاءة الطاقة وتحفيز استخدام الطاقة المتجددة)<sup>(14)</sup>.

21 - وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن العالم يستثمر الآن في الطاقة النظيفة ما يقرب من ضعف ما يستثمره في الوقود الأحفوري<sup>(15)</sup>. وهذا أمر مشجع، ولكن القلق لا يزال قائماً من أن العديد من أقل الاقتصادات نمواً متخلفة عن الركب في هذا التقدم نحو الطاقة المتجددة، لأسباب منها ارتفاع مستويات

(12) انظر <https://unfccc.int/topics/introduction-to-mitigation>.

(13) A/HRC/56/46 (يصدر قريباً)، الفقرات 7-14.

(14) Amnesty International, *Stop Burning Our Rights! What Governments and Corporations Must Do to Protect Humanity from the Climate Crisis* (2021), p. 11

(15) انظر <https://iea.blob.core.windows.net/assets/60fcd1dd-d112-469b-87de-20d39227df3d/WorldEnergyInvestment2024.pdf>.

ديونها<sup>(16)</sup>. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تزداد استثمارات النفط والغاز في المراحل الأولية بنسبة 7 في المائة في عام 2024 لتصل إلى 570 بليون دولار، ويرجع ذلك في الغالب إلى شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط وآسيا التي زادت استثماراتها في النفط والغاز بنسبة تزيد عن 50 في المائة منذ عام 2017<sup>(17)</sup>.

## التكيف

22 - يستلزم التكيف إجراء تغييرات في العمليات والممارسات والهياكل للحد من الأضرار المحتملة المرتبطة بتغير المناخ<sup>(18)</sup>. ويمكن أن تتخذ هذه التغييرات شكل زراعة الأشجار، وبناء جدران بحرية، والانتقال إلى أراضٍ مرتفعة، وإنشاء أنظمة إنذار مبكر للأعاصير، والتحول إلى محاصيل مقاومة للجفاف، وبناء ملاجئ وبنية تحتية قادرة على مواجهة تغير المناخ. ويتطلب التكيف أيضاً بناء القدرة على الصمود.

23 - وتماشياً مع المادة 7 من اتفاق باريس، ينبغي أن تكون استراتيجيات التكيف مراعية للمنظور الجنساني وتشاركية وشفافة تماماً. وينبغي أن تستند إلى أفضل العلوم المتاحة وتسترشد بها، فضلاً عن معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ويتسم التعاون الدولي بأهمية بالغة للتكيف، منها تلبية احتياجات البلدان النامية. وعلى مر السنين، اتخذت الدول عدة تدابير، بدرجات متفاوتة من النجاح، لتعزيز الاستجابة في مجال التكيف.

24 - وفي عام 2001، أنشئ صندوق للتكيف لتمويل مشاريع وبرامج التكيف في البلدان النامية المعرضة بوجه خاص للأثار الضارة لتغير المناخ. وفي عام 2010، أنشأ إطار كانكون المتعلق بالتكيف خطط التكيف الوطنية لصياغة وتنفيذ احتياجات التكيف في الأجلين المتوسط والطويل، ووضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات<sup>(19)</sup>. وأنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته السادسة عشرة، لجنة التكيف لتعزيز تنفيذ إجراءات تكيف أقوى من خلال تقديم الدعم التقني والتوجيه للبلدان. وفي الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر، اعتمدت البلدان ميثاق غلاسكو للمناخ الذي يدعو إلى مضاعفة التمويل لدعم احتياجات البلدان النامية في مجال التكيف ويعترف بالحلول القائمة على الطبيعة كوسيلة حاسمة لاستعادة الطبيعة والنظم الإيكولوجية.

## المعالجة

25 - من الواضح أن سياسات وإجراءات التخفيف والتكيف الحالية غير كافية<sup>(20)</sup>. وعلاوة على ذلك، فمع "زيادة الاحترار، ستصبح خيارات التكيف أكثر تقييداً وأقل فعالية"<sup>(21)</sup>. ومن ثم، ستصبح المعالجة أمراً بالغ الأهمية بشكل متزايد لتحقيق العدالة المناخية.

(16) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(17) المرجع نفسه، الصفحة 12.

(18) انظر: <https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/the-big-picture/introduction>.

(19) انظر: <https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/national-adaptation-plans>.

(20) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير التجميعي السادس، الصفحة 57.

(21) المرجع نفسه، الصفحة 78.



26 - وغالبًا ما لا تُعامل المعالجة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من المناقشات المتعلقة بتغير المناخ. وعند وقوع أضرار على حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ، يجب أن تتاح لجميع المتضررين إمكانية الوصول إلى سبل انتصاف فعالة تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>(22)</sup>. وينطوي الحق في سبل انتصاف فعال أو إمكانية الوصول الفعال إلى العدالة على عناصر إجرائية وموضوعية على حد سواء: فالعملية والنتيجة ينبغي أن تكونا فعاليتين<sup>(23)</sup>. وبالنظر إلى أن معظم التغير المناخي هو بطبيعته من صنع الإنسان، فإنه يقع على عاتق من يتحملون المسؤولية الأكبر عن هذا التغير واجب معالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان لمن أسهموا فيه بأقل قدر تاريخياً<sup>(24)</sup>. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يعني التزاماً بالمعالجة يقع على عاتق الدول وقطاع الأعمال والمستثمرين الذين تسببوا أو ساهموا في تغير المناخ على مر السنين أو لم يتخذوا تدابير وقائية كافية.

27 - وينبغي تفسير المعالجة في سياق تغير المناخ بمعنى الجبر الكامل، الذي يشمل رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار<sup>(25)</sup>. وينبغي أن يكون الأفراد المتضررون والمجتمعات المتضررة قادرين على التماس سبل الانتصاف من الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ في الماضي والحاضر والمستقبل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون المعالجة متاحة من أجل آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان وكذلك من أجل الآثار الضارة بحقوق الإنسان الناجمة عن مشاريع تمويل المناخ المتعلقة بالتخفيف أو التكيف. فعلى سبيل المثال، توفر آلية الانتصاف المستقلة للصندوق الأخضر للمناخ سبل انتصاف للمتضررين أو الذين قد يتأثرون بمشاريع أو برامج صندوق المناخ<sup>(26)</sup>.

28 - وستكون سبل الانتصاف الوقائية مثل الأوامر القضائية ضد المشاريع التي ستتسبب أو تسهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المفرطة ذات أهمية خاصة لمنع الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. ومن شأن الاعتراف أيضاً بجريمة دولية لإبادة البيئة الطبيعية أن يردع الشركات عن الانغماس في الإضرار العاشم بالبيئة. وعلاوة على ذلك، ستكون حماية المدافعين عن المناخ، بمن في ذلك النشطاء الشباب في مجال المناخ، أمراً حيوياً أيضاً لأنهم لا يقومون بالدعوة فحسب، بل غالبًا ما يعملون أيضًا كعوامل تمكين على الانتصاف.

29 - وبالنظر إلى أن العدالة المناخية تفرض مشاكل فريدة من نوعها فيما يتعلق بتحديات الانتصاف، مثل تلك المتعلقة بالسببية وإسناد المسؤولية وعبء الإثبات والوضع القانوني في ما يتعلق برفع الدعوى، فينبغي استحداث سبل انتصاف مبتكرة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المستصوب اللجوء إلى سبل انتصاف جماعية مثل إنشاء صندوق مشترك لمعالجة المناخ من جانب الشركات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتعويض المجتمعات المحلية المتضررة. ويجوز للمحاكم أيضاً أن تأمر بإنشاء "لجان مشتركة بين الأجيال يشارك فيها الأطفال بفعالية، سعياً إلى تحديد ومراقبة التنفيذ السريع لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه"<sup>(27)</sup>.

(22) انظر [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materialsKM\\_Business.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materialsKM_Business.pdf), p. 5; and submission of Centre for International Environmental Law

(23) A/72/162، الفقرتان 14 و 15.

(24) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير التجميعي السادس، الصفحة 42.

(25) A/72/162، الفقرة 42؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 26 (2023)، الفقرة 89.

(26) انظر <https://irm.greenclimate.fund/>

(27) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 26 (2023)، الفقرة 89.

## التحول

30 - يتعين إحداث تحول في النظام الاقتصادي الحالي، بما في ذلك الهيكل المالي الدولي ونماذج الأعمال وأنماط الحياة، لأنها لا تؤدي إلا إلى تعزيز نمو اقتصادي تراكمي، وتخلق تفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، وتدمر الكوكب<sup>(28)</sup>. ولا يمكن تحقيق هذه التحولات من خلال استراتيجيات التخفيف والتكيف الحالية التي تعمل ضمن اقتصاد رأسمالي ليبرالي جديد واستعماري جديد. وثمة حاجة إلى تغييرات تحويلية، وفقا لما يتجلى في مبادرة بريدجتاون<sup>(29)</sup>، وفي الدعوة إلى اقتصاد لحقوق الإنسان<sup>(30)</sup>. وكجزء من هذا التحول، أشار المقرر الخاص إلى أن العالم بحاجة إلى التحرك نحو نموذج للتنمية التشاركية المتمحورة حول الكوكب<sup>(31)</sup>. وسيكفل ذلك أن تكون التنمية شاملة ومستدامة على حد سواء. وبخلاف ذلك، "يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى أن يعيش 100 مليون شخص إضافي في فقر مدقع بحلول عام 2030"<sup>(32)</sup>، لأن الفقراء أكثر تأثرا بارتفاع أسعار المواد الغذائية وبالكوارث الطبيعية والمشاكل الصحية المرتبطة بتغير المناخ<sup>(33)</sup>. ويجب أن يكون إصلاح الهيكل المالي الدولي الحالي جزءا من هذا التحول<sup>(34)</sup> لأنه يواصل التراث الاستعماري للهيمنة والسيطرة، ويميز بشكل منهجي ضد البلدان النامية وحق شعوبها في التنمية<sup>(35)</sup>.

31 - وهناك حاجة أيضا إلى تحول جوهري في كيفية أداء قطاع الأعمال لعمله في المجتمع من خلال إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية، وتغيير نماذج الأعمال التجارية غير المتمسكة بالمسؤولية، وتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر"<sup>(36)</sup>. فمعظم نماذج الأعمال التجارية الحالية متجذرة في استغلال نقاط ضعف المستهلكين والعمال والموردين، وتجاهل حدود الكوكب، وإرجاع المخاطر التي يتعرض لها الفقراء إلى جهات خارجية، وتصدير المواد الخطرة إلى البلدان النامية، واستغلال واضعي الأنظمة والسياسات ووسائل الإعلام. وسيتم بناء نماذج أعمال بديلة للتنمية الشاملة والمستدامة، بأساليب تشمل تغيير الهيكل القانوني الذي يسهل الممارسات التجارية غير المتمسكة بالمسؤولية أو غير المستدامة.

32 - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تغيير في أنماط الحياة الحالية، وخاصة لدى الأغنياء. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، كان 1 في المائة من ذوي الثراء الفاحش مسؤولين عن 16 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية، وهو ما يعادل انبعاثات أفقر 66 في المائة من البشر (حوالي 5 بلايين شخص)<sup>(37)</sup>. ويمثل الحد من النزعة الاستهلاكية<sup>(38)</sup>، ووقف هدر الطعام<sup>(39)</sup>، ووضع قيود على الأنشطة

(28) A/78/160، الفقرة 90.

(29) انظر <https://www.bridgetown-initiative.org/history/>.

(30) انظر <https://www.ohchr.org/en/stories/2023/04/building-economies-place-peoples-human-rights-center>.

(31) انظر A/HRC/54/27.

(32) مجموعة البنك الدولي، موجات الصدمة: إدارة آثار تغير المناخ على الفقر (2016)، الصفحة 2.

(33) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2021/09/climate-change-and-inequality-guivarch-mejean-taconet>.

(34) المساهمة المقدمة من الأرجنتين.

(35) الأمم المتحدة، "الموجز السياسي 6 لخطينا المشتركة: إصلاح الهيكل المالي الدولي"، أيار/مايو 2023.

(36) A/78/160، الفقرات 68-80.

(37) أوكسفام، المساواة المناخية: كوكب من أجل 99 في المائة (2023).

(38) A/HRC/56/61، الفقرة 11.

(39) انظر A/74/161.

التَّرفِيَّة مثل استخدام الطائرات الخاصة والقصور الضخمة<sup>(40)</sup>، وتشجيع تناول الفواكه والخضروات الموسمية المزروعة محلياً<sup>(41)</sup>، وبناء منازل جديدة خالية من الكربون باستخدام المواد المتجددة، حاجة ملحة في الوقت الراهن<sup>(42)</sup>. وبعبارة أخرى، فإن اعتماد أنماط الاستهلاك المستدام سيقطع شوطاً طويلاً نحو ترويض حالة الطوارئ المناخية<sup>(43)</sup>. ويمكن قول الشيء نفسه عن الانتقال نحو الاقتصاد الدائري.

## باء - المبادئ الـ 12 الشاملة

33 - ينبغي أن تسترشد جميع الركائز الأربع للعدالة المناخية الموضحة أعلاه بالمبادئ الشاملة الـ 12 التالية المتجذرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

(أ) **العدالة المتعددة الأنواع** - لا يقتصر تأثير الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ على البشر فحسب، بل يؤثر أيضاً على التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي الطبيعي بأكمله. ويجب أن تؤخذ حقوق غير البشر والطبيعة على محمل الجد<sup>(44)</sup>، لأسباب منها أن بقاء البشر والكائنات غير البشرية مترابط<sup>(45)</sup>. ففي استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050، من المسلم به أن "جميع شعوب المحيط الهادئ لها صلة لا يمكن إنكارها ببيئتها الطبيعية"<sup>(46)</sup>. ولذلك، ينبغي اعتماد نهج العدالة المتعددة الأنواع للتعامل مع تغير المناخ وكذلك للتصدي للخسائر والأضرار؛

(ب) **الإنصاف بين الأجيال** - إن الإنصاف بين الأجيال هو أحد المبادئ الشاملة للحق في التنمية وكذلك للتنمية المستدامة<sup>(47)</sup>. وبما أن تغير المناخ سيؤثر على الأجيال المقبلة، فينبغي للأجيال الحالية أن تأخذ في الحسبان الكيفية التي سيؤثر بها تغير المناخ على حقوق الإنسان الخاصة بتلك الأجيال أو على قدراتها على إعمال تلك الحقوق. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يقتصر مفهوم الأجيال المقبلة على البشر: بل ينبغي النظر في أثر تغير المناخ على جميع الكائنات الحية كجزء من نهج النظام الإيكولوجي؛

(ج) **عدم التمييز** - يجب على الدول ضمان عدم تقاوم أوجه عدم المساواة المتعددة المستويات الحالية بسبب تغير المناخ<sup>(48)</sup>. وينبغي ألا يُترك الأشخاص الذين يعيشون في مناطق معرضة للخطر (مثل الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة) أو في أوضاع مهمشة أو هشّة خلف الركب في

(40) A/HRC/55/43، الفقرة 3.

(41) انظر <https://theconversation.com/the-worlds-affluent-must-start-eating-local-food-to-tackle-the-climate-crisis-new-research-shows-185410>.

(42) انظر A/HRC/52/28.

(43) انظر <https://www.un.org/en/actnow/ten-actions>.

(44) انظر Daniel P. Corrigan and Markku Oksanen, eds., *Rights of Nature: A Re-examination* (Routledge, 2021).

(45) مساهمة مقدمة من كل من روزماري ليستر، ودانييل سيليرماير، وإد كوزينز، وفيليبا ماكورماك.

(46) انظر <https://forumsec.org/sites/default/files/2023-11/PIFS-2050-Strategy-Blue-Pacific-Continent-2022-1.pdf>.

(47) A/HRC/54/27، الفقرة 13.

(48) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، "شرح: كيفية ترابط عدم المساواة بين الجنسين وتغير المناخ"، 28 شباط/فبراير 2022، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwomen.org/en/news-stories/explainer/2022/02/explainer-how-gender-inequality-and-climate-change-are-interconnected>.

بناء القدرة على التكيف<sup>(49)</sup>. ولا ينبغي أن يكون هؤلاء الأشخاص غير قادرين على التماس المعالجة بسبب حواجز إضافية؛

(د) **المشاركة** - ينبغي أن يتمكن الأفراد والمجتمعات من المشاركة في جميع قرارات العمل المناخي<sup>(50)</sup>. وينبغي أن تكون المشاركة فعلية وحرّة وهادفة. وتستلزم هذه المشاركة الوصول إلى معلومات موثوقة وسهلة المنال، بالإضافة إلى مساحة مدنية كافية، وعدم ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وينبغي ضمان مشاركة الأطفال والشباب والنساء والفلاحين والشعوب الأصلية، الذين يشكلون مصدرًا للحلول المبتكرة ومستودعًا للمعارف التقليدية، باعتبارهم عوامل للتغيير بشكل خاص. وينبغي أن تتضمن عمليات المشاركة نهجًا متعدد الجوانب وأن تولي اهتمامًا خاصًا لضمان تمثيل الأفراد والمجتمعات المهمشة أو الضعيفة. وعلاوة على ذلك، وبما أن الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ ستؤثر أيضاً على الكائنات غير البشرية والأجيال المقبلة، فينبغي أن يتمكن ممثلوها أيضاً من المشاركة في عمليات وآليات صنع القرار؛

(هـ) **التقاطعية** - ثمة أدلة تشير إلى أن الأطفال، والنساء، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع)، والأقليات العرقية أو العنصرية أو الدينية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والمسنين، وسكان الريف، والفلاحين، واللجائين وعديمي الجنسية سيتأثرون بشكل متباين أو غير متناسب بتغير المناخ<sup>(51)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن الأفراد والمجتمعات المهمشة مثل الداليت والروما والحراطين والبوراكومين والكولومبولاس، الذين لا يزالون يعانون من التمييز في مناطق مختلفة من العالم على أساس عملهم ونسبهم، سيكونون أسوأ حالاً بسبب تغير المناخ وقد لا يتمكنون من الوصول إلى صناديق التكيف<sup>(52)</sup>. وسيتعرض الرعاة الرحل لخسائر فادحة في مواشيمهم بسبب تغير المناخ، في حين قد تحتاج مجتمعات الصيد في البلدان الجزرية المنخفضة إلى الانتقال إلى أماكن أخرى وقد تفقد سبل عيشها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر<sup>(53)</sup>. وسيتعرض أيضاً حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير للخطر بسبب الخسائر والأضرار. ونظرًا لأن تغير المناخ يؤثر على الناس بشكل مختلف وغير متناسب، فيجب اعتماد نهج متعدد الجوانب؛

(و) **الوقاية** - إن اتقاء الضرر البيئي هو مبدأ عرفي في القانون البيئي الدولي. وينبغي أن يظل اتقاء المزيد من الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ أولوية رئيسية، بدلاً من مواصلة النموذج الحالي للتنمية المدمرة بافتراض أن الخسائر والأضرار يمكن معالجتها. وعلى أي حال، فإن بعض الآثار، مثل انقراض الأنواع وفقدان التراث الثقافي المرتبط بتآكل الأراضي أو غمرها، لا يمكن تداركها ولا يمكن

(49) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "رسائل رئيسية".

(50) الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها؛ والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(51) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير التجميعي السادس، الصفحة 51. ومساهمات شبكة التعاون في مجال الخسائر والأضرار والبيئة الأصلية.

(52) انظر التقرير المقدم من المنتدى العالمي للمجتمعات المحلية التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب.

(53) مساهمة من شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء في هندوراس.

علاجها. وستستلزم الوقاية أموراً منها تقييم فعال للأثر، أو العناية الواجبة من جانب الدول. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول أيضاً أن تطلب من مؤسسات الأعمال بذل العناية الواجبة لتحديد الآثار الضارة لتغير المناخ واتقائها. وفي حين أنه غالباً ما يُنظر إلى الالتزام ببذل العناية الواجبة من حيث الالتزام بالسلوك، فإن المعيار صارم بالنظر إلى الطابع الخطير والذي لا يمكن تداركه للضرر، وينبغي أن يكون قادراً على تحقيق نتيجة اتقاء الخسائر والأضرار المتصلة بتغير المناخ<sup>(54)</sup>؛

(ز) **التحوط** - تمسحياً مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، ينبغي أن تسترشد الدول في استجاباتها لتغير المناخ بـ "أفضل المعارف العلمية المتاحة". وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يُستخدم عدم اليقين العلمي لتأخير العمل، ويجب اعتماد المبدأ التحوطي فيما يتعلق بتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، إذا كان العالم لا يعرف ما يكفي عن الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها التعدين في أعماق البحار على الحياة البحرية وعلى النظام الإيكولوجي للمحيطات بأكمله عموماً، فينبغي تطبيق المبدأ التحوطي في منح تراخيص الاستكشاف. ويمكن قول الشيء نفسه عن التكنولوجيات غير المثبتة لتخفيف الكربون والتقاطه وتخزينه؛

(ح) **تغريم الملوّث** - وفقاً للمعترف به في المبدأ 16 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ينبغي أن يتحمل الملوّث، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث. ويجب على الدول والأعمال التجارية التي تسببت أو ساهمت بأكثر قدر في تغير المناخ أن تدفع بما يتناسب مع مساهماتها. وتكشف قاعدة بيانات الشركات الرئيسية المنتجة للكربون، التي تتبع الانبعاثات التاريخية التراكمية الصادرة عن 122 مُنتجاً صناعياً من عام 1854 إلى عام 2022، أن أكثر من 70 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية تاريخياً يمكن أن تُعزى إلى 78 كياناً منتجاً من الشركات والدول المنتجة<sup>(55)</sup>؛

(ط) **المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة** - في حين أنه يجب على جميع الدول أن تتصرف بحزم بأعلى قدر ممكن من الطموح، وفي حدود أقصى الموارد المتاحة، فلكي تكون استجاباتها عادلة فإنها يجب أن تستوعب الاختلافات في مساهمات وقدرات كل منها. وقد تم تكريس هذا المبدأ في إعلان ريو وكذلك في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي اتفاق باريس. وعلى أساس نصيب الفرد، تبلغ الانبعاثات حوالي 20 طنّاً مترياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد في السنة الواحدة في الولايات المتحدة، أي ما يقرب من ضعف الكمية للفرد الواحد في الاتحاد الأوروبي أو في الصين، وحوالي 10 أضعاف الكمية في الهند<sup>(56)</sup>. ويجب أن تكون المسؤوليات متناسبة مع المساهمات. وبالمثل، فإذا كان الاستعمار وعوامل أخرى قد قوضت القدرات المالية أو التكنولوجية لبعض الدول، وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار؛

(ي) **الانتقال العادل** - ينبغي أن تكون التحولات التي تشتد الحاجة إليها فيما يتعلق بالطاقة والغذاء والبنية التحتية عادلة ونزيهة ومنصفة حتى لا تترك الفئات المهمشة أو الضعيفة خلف الركب. فعلى

(54) المحكمة الدولية لقانون البحار، *فتوى*، في القضية رقم 31.

(55) انظر <https://carbonmajors.org/briefing/The-Carbon-Majors-Database-26913>.

(56) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2021/09/climate-change-and-inequality-guivarch-mejean-taconet>.

سبيل المثال، هناك أدلة على أن الضغط من أجل الطاقة المتجددة قد يكون غير مسؤول<sup>(57)</sup>، لأن السعي وراء المعادن الهامة قد يؤدي إلى تشريد الشعوب الأصلية دون موافقة حرة ومستتيرة<sup>(58)</sup>، أو إجبار الأطفال الواقعين في براثن الفقر على العمل في عمليات التعدين الخطرة، أو ترك عمال التعدين الآخرين بدون أي وظائف. وبالمثل، ينبغي أن يُستكمل التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بإتاحة وسائل الطاقة المتجددة بأسعار معقولة للفقراء؛

(ك) **الشفافية** - يشكل التموه الأضرار وهيمنة الشركات على الجهات التنظيمية تحديًا خطيرًا للعمل المناخي الفعال<sup>(59)</sup>. ويكشف المعيار الاجتماعي لعام 2024، الذي يقيّم الشركات الـ 2 000 الأكثر نفوذًا في العالم من حيث مسؤوليتها عن تلبية التوقعات الأساسية للمجتمع في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وتوفير العمل اللائق والتصرف بشكل أخلاقي، أن 11 في المائة فقط من هذه الشركات وضعت سياسة تحدد علنًا نهجها في ممارسة الضغط والمشاركة السياسية، وأن 5 في المائة فقط من هذه الشركات تكشف بيانات عن نفقاتها في ممارسة الضغط<sup>(60)</sup>. وفي حين أن العديد من الشركات الكبرى تواصل الالتزام باحترام حقوق الإنسان، فإن بعض هذه الشركات، ومنها شركات الوقود الأحفوري، لجأت إلى الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة لإسكات منتقديها<sup>(61)</sup>. وتشكل أسواق أرصدة الكربون خطرًا آخر من خلال خلق إحساس زائف بحدوث انخفاضات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو وصف التخفيض الإيجابي بشكل غير دقيق<sup>(62)</sup>؛

(ل) **التعاون والتضامن الدوليان** - يستلزم العمل المناخي الفعال عملاً جماعياً من جانب الدول على نحو يتماشى مع مبدأ التعاون والتضامن الدوليين. ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة (المواد 1 و 55 و 56)، وإعلان الحق في التنمية (المادتان 3-4) ومختلف الصكوك الدولية الأخرى أهمية التعاون بين الدول. وستؤثر الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ بشكل غير متناسب على أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، فإنه نظراً لترابط العالم وطبيعة تغير المناخ العابرة للحدود، فسيكون لهذه الآثار عواقب على البلدان المتقدمة النمو في شكل صراعات اجتماعية وهجرة قسرية. وبالتالي، فإن التعاون الدولي ليس مجرد خيار، بل هو أمر إلزامي للتعامل مع تغير المناخ. ويستتبع هذا التعاون تبادل الممارسات الجيدة، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، وتقاسم التكنولوجيات الخضراء، وتقديم المعونة المالية، وتوفير الإنذار المبكر بشأن الظواهر الجوية القصوى والتفاوض بحسن نية.

(57) انظر <https://www.business-humanrights.org/en/from-us/briefings/renewable-energy-human-rights-benchmark>

(58) المساهمة المقدمة من شبكة البيئة الأصلية.

(59) Julia Dehm, "Beyond climate due diligence: fossil fuels, 'red lines' and reparations", *Business and Human Rights Journal*, vol. 8, No. 2 (2023), p.151; see also <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMBusiness.pdf>

(60) انظر <https://www.worldbenchmarkingalliance.org/publication/social/findings/opaque-lobbying-by-companies-with-revenue-of-almost-half-of-global-gdp-risks-undermining-progress-on-the-sdgs>

(61) A/HRC/55/43، الفقرة 30.

(62) مساهمة مقدمة من شبكة البيئة الأصلية.

## جيم - العلاقة مع الخسائر والأضرار

34 - لطالما اعترف بالخسائر والأضرار كعنصر أساسي من عناصر العمل المناخي بموجب مختلف الصكوك أو الاتفاقات الدولية، مثل آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، واتفاق باريس، وخطة عمل بالي وشبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها.

35 - ومع ذلك، ولأسباب مختلفة، لم يتم تأطير النقاش حول الخسارة والضرر من حيث المعالجة والمساءلة. والواقع، أن البلدان المتقدمة تمكنت من تضمين قرار اعتماد اتفاق باريس ما يشير إلى أن "المادة 8 من الاتفاق لا تتضمن أو توفر أساساً لتحميل أي مسؤولية أو تقديم أي تعويض"<sup>(63)</sup>. وتم نقل نفس الصيغة في المقررات المنشئة للصندوق في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف وتفعيلها في الدورة الثامنة والعشرين. بيد أنه حتى إذا افترض أنه لا يوجد تسلسل هرمي بين مختلف فروع القانون الدولي، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينبغي أن يتمتع بمركز الحقوق الأساسية من جملة حقوق تعلق على الفروع الأخرى من القانون الدولي<sup>(64)</sup>. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى<sup>(65)</sup>، فإنه لا يمكن لهذه الإعلانات الصادرة بموجب القانون الدولي للمناخ أن تستبعد أو تلغي التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بتوفير سبل للانتصاف من الضرر الذي يلحق بحقوق الإنسان بسبب تغير المناخ<sup>(66)</sup>.

36 - ويوصي المقرر الخاص بضرورة حدوث هذا التحول غير المريح سياسياً. ولتغير المناخ عواقب واضحة على أعمال جميع حقوق الإنسان. ومن المبادئ الراسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان ضرورة إتاحة سبل انتصاف فعالة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول أو الجهات الفاعلة الأخرى. والواقع أن الوصول إلى سبل الانتصاف والعدالة هو أيضاً حق من حقوق الإنسان الأساسية<sup>(67)</sup>. ولذلك يجب أن ننظر إلى التصدي للخسائر والأضرار كجزء من ركيزة المعالجة ضمن العدالة المناخية.

(63) مقرر مؤتمر الأطراف 1/م أ-21، الفقرة 52.

(64) Surya Deva and Tara Van Ho, "Addressing (in) equality in redress: human rights-led reform of the investor-State dispute settlement mechanism", *The Journal of World Investment & Trade*, vol. 24, No. 3 (2023), p. 398.

(65) رأت المحكمة الدولية لقانون البحار مؤخراً أن اتفاق باريس ليس قانوناً خاصاً باتفاقية قانون البحار وفضلت اعتماد تفسير متناغم بين الاتفاقيتين. فتوى المحكمة الدولية لقانون البحار في القضية رقم 31، الفقرة 224.

(66) المساهمة المقدمة من مركز القانون البيئي الدولي.

(67) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 8) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 2) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 13). وانظر أيضاً المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

## ثالثاً - الخسائر والأضرار وأثرها على الحق في التنمية

### ألف - تحديد الخسائر والأضرار

37 - تشير الخسائر والأضرار إلى الآثار السلبية لتغير المناخ التي تحدث على الرغم من جهود التكيف والتخفيف من آثار الأضرار<sup>(68)</sup>. وهناك طرق مختلفة لتصنيف الخسائر والأضرار هي: الخسائر والأضرار المباشرة وغير المباشرة؛ والخسائر والأضرار التي تم تقاؤها، والتي لم يتم تقاؤها، والتي لا يمكن تقاؤها<sup>(69)</sup>. وهناك تمييز آخر يتم على أساس ما إذا كانت الخسائر والأضرار الاقتصادية أو غير اقتصادية. وتُعرف الخسائر والأضرار غير الاقتصادية بأنها فقدان الموارد والسلع والخدمات التي لا يتم تداولها عادةً في الأسواق<sup>(70)</sup>. وتضم الأمثلة على الخسائر والأضرار غير الاقتصادية الخسائر في الأرواح، وفقدان التنوع البيولوجي والموائل أو الإضرار بها، والتهجير القسري، والصدمات النفسية، وفقدان أراضي الأجداد والتراث الثقافي والمعارف الأصلية أو المحلية، وفقدان سبل العيش<sup>(71)</sup>.

38 - وينبغي ألا يُنظر إلى الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية على أنهما قسمان متميزان لأنه حتى الخسائر والأضرار الاقتصادية قد يكون لها عواقب غير اقتصادية والعكس صحيح<sup>(72)</sup>. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الحر الشديد ونقص المياه إلى الهجرة القسرية<sup>(73)</sup>، ومن المحتمل أن يكون لفقدان المنازل آثار نفسية أيضًا. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يكون للأثر المرتبط بتغير المناخ أبعاد اقتصادية وغير اقتصادية على السواء. ومن الأمثلة على ذلك الهجرة الناجمة عن تغير المناخ. وبالتالي، ينبغي أن يعكس تعريف الخسائر والأضرار جميع الأبعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ.

39 - وغالبًا ما يكون من الصعب تحديد حجم الخسائر والأضرار غير الاقتصادية. ومع ذلك، ينبغي وضع منهجيات شفافة وموحدة لتحديد حجم الخسائر والأضرار غير الاقتصادية كميًا، خاصة وأن عدم القياس الكمي قد يؤدي إلى عدم أخذ هذه الخسائر والأضرار على محمل الجد. وفي الوقت نفسه، قد تتطلب معالجة الخسائر والأضرار غير الاقتصادية اعتماد نهج العدالة التصالحية مع اعتذارات تؤدي دورًا مهمًا<sup>(74)</sup>.

(68) A/76/154، الفقرة 45.

(69) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "الخسارة والضرر: دور خدمات النظام الإيكولوجي" (2016)، متاح على الرابط: <https://www.unep.org/resources/report/loss-and-damage-role-ecosystem-services#:~:text=This%20report%20tries%20to%20advance,for%20societal%20losses%20and%20damages> ص 2-4.

(70) FCCC/TP/2013/2، الصفحة 12.

(71) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تحمل المسؤولية: نحو صندوق يفي بغرض التصدي للخسائر والأضرار (2023)، ص 1.

(72) انظر <https://www.sei.org/publications/operationalizing-the-loss-and-damage-fund/>.

(73) المساهمة المقدمة من المملكة العربية السعودية.

(74) المساهمة المقدمة من مؤسسة كاريتاس الدولية.



## باء - الآثار المترتبة على إعمال الحق في التنمية

40 - يؤثر تغير المناخ على إعمال جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(75)</sup>. والحق في التنمية ليس استثناء. وستؤثر الظواهر الجوية القصوى المرتبطة بتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات، وموجات الحر، والجفاف، والتصحر، وانتشار الأمراض المنقولة بالنواقل، على جميع الجوانب الأربعة للحق في التنمية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية<sup>(76)</sup>. وسيؤثر أيضا التنقل الناجم عن المناخ على الجانب الثقافي للحق في التنمية، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في التنمية. ومن الصعب أيضا الحصول على غطاء تأميني ميسور التكلفة للكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، مما يجعل من الصعب على أي بلد نام إعادة البناء والتعافي والاستمرار في مسار التنمية<sup>(77)</sup>. وستؤثر الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على حق الشعوب التي تعيش في الدول الجزرية المنخفضة وكذلك الشعوب الأصلية بشكل عام من خلال تهديد السلامة الإقليمية وفقدان الأراضي التقليدية والممارسات الثقافية ومصادر كسب الرزق<sup>(78)</sup>.

41 - وللخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ آثار مباشرة وغير مباشرة على إعمال الحق في التنمية<sup>(79)</sup>. ويقترح المقرر الخاص التصنيف التالي غير الحصري للآثار المترتبة في الحق في التنمية: (أ) قطع الطرق المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مثل فقدان المدارس أو المنازل أو سبل العيش أو الثقافات؛ و (ب) تحويل الموارد التي تؤثر على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والمرافق الصحية؛ و (ج) عدم القدرة على التكيف وبناء القدرة على المجابهة بسبب محدودية القدرات المالية أو التكنولوجية؛ و (د) تمويل المناخ من أجل التخفيف والتكيف بسبب تقادم أعباء الديون، مما يؤدي بدوره إلى اتخاذ تدابير تقشفية أو تحويل الموارد المخصصة لإعمال حقوق الإنسان؛ و (هـ) النزوح القسري الناجم عن تغير المناخ مما يؤدي إلى تقادم مختلف أوجه الضعف.

42 - وتجدر الإشارة إلى أن إعمال الحق في التنمية لشعوب بلدان الجنوب سيتأثر بشكل غير متناسب بالخسائر والأضرار، على الرغم من أن صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ للفرد الواحد في هذه البلدان هو الأقل في العالم (مثل أولئك الذين يعيشون في أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ)<sup>(80)</sup>. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن حوالي 64 مليون شخص في آسيا سيتعرضون لارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2040، أي أكثر بكثير من أي منطقة أخرى في

(75) انظر A/HRC/57/30 (لم تصدر بعد) و A/77/226؛ منظمة العفو الدولية، 'توقفوا عن حرق حقوقنا، Stop Burning Our Rights'؛ والمساهمة المقدمة من منظمة العفو الدولية ومركز القانون البيئي الدولي. ومذكرة من صديق مقدمة من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات والخطر والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متاحة على الرابط: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/environment/srenvironment/amicus-curiae/iacthr-advisory-opinion-amicus-curiae-boyd-orellana-deva-en.pdf>

(76) A/76/154، الفقرة 7. والمساهمات المقدمة من شبلي والفريق الاستشاري لشباب آسيا والمحيط الهادئ.

(77) مساهمة مقدمة من جزر البهاما.

(78) منظمة العفو الدولية، Stop Burning Our Rights، الصفحة 44.

(79) المساهمة المقدمة من شبكة التعاون في مجال الخسائر والأضرار.

(80) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير التجميعي السادس، الصفحة 9.

العالم<sup>(81)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكافح الناس في بلدان الجنوب أيضاً من أجل التكيف أو مساءلة الشركات المسؤولة عن تغير المناخ.

## جيم - رصد الآثار المتباينة وغير المتناسبة

43 - لا يؤثر تغير المناخ على البلدان أو الناس بالقدر نفسه<sup>(82)</sup>. فقد ازداد تواتر الأعاصير وشدتها في منطقة البحر الكاريبي بسبب تغير المناخ، بينما يؤثر ارتفاع درجات حرارة مياه البحر بشدة على أعمال الصيد الصغيرة<sup>(83)</sup>. ومن المفارقات أن الدول (أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية) التي أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ هي الأكثر عرضة لآثاره<sup>(84)</sup>. وتتعرض أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية للتمييز من قوى السوق وتواجه ارتفاعاً في تكاليف الاقتراض. وهي أيضاً أقل قدرة على التكيف مع الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ بسبب محدودية قدراتها المالية أو التكنولوجية. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان بإمكانها جني فوائد خلق وظائف جديدة أو فرص اقتصادية جديدة نتيجة الانتقال إلى اقتصاد خالٍ من الكربون<sup>(85)</sup>.

44 - وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر تغير المناخ على الناس بشكل مختلف وغير متناسب<sup>(86)</sup>. والأطفال مثال على ذلك: فقد أدت الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ إلى تفاقم فقر الأطفال وتقييد فرصهم في النماء من خلال تقويض فرص حصولهم على التغذية والتعليم<sup>(87)</sup>. ويؤثر تغير المناخ على حقوق المرأة في الصحة الإنجابية ويزيد من عبء أداؤها للأعمال المنزلية ومسؤوليات الرعاية ويعرضها لزواج الأطفال أو الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، قد تتطوي سياسات الحد من مخاطر الكوارث والمساعدات الإنسانية على تمييز ضد أفراد مجتمع الميم الموسع<sup>(88)</sup>. وبالمثل، سيعاني كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة بقدر أكبر من تغير المناخ، مثل الآثار الصحية للظواهر الجوية القسوى. وعلاوة على ذلك، فإن الشعوب الأصلية لا تواجه فحسب خطر الانفصال عن تراثها الثقافي بسبب فقدان الأراضي نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، بل تواجه أيضاً خطر التشريد القسري من أجل مشاريع رصيد الكربون أو استخراج المعادن الهامة اللازمة للطاقة المتجددة<sup>(89)</sup>.

(81) المرجع نفسه، الصفحة 65.

(82) A/76/154، الفقرات 8-10. انظر أيضاً أوكسفام، *المساواة المناخية؛ والمساهمة المقدمة من شبكة التعاون في مجال الخسائر والأضرار*.

(83) المساهمة المقدمة من جزر البهاما.

(84) يقل نصيب الفرد من الانبعاثات في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (1,7 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون و 4,6 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على التوالي) عن المتوسط العالمي (6,9 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير التجميعي السادس، الصفحة 44).

(85) المساهمة المقدمة من براديب نارايانان.

(86) مساهمات مقدمة من كولومبيا وموزمبيق، Just Associates و Roots & Shoots.

(87) مساهمات مقدمة من منظمة إنقاذ الطفولة وشبكة التعاون في مجال الخسائر والأضرار.

(88) مساهمات مقدمة من مؤسسة Noboprobhaat والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، آسيا.

(89) المساهمة المقدمة من شبكة التعاون في مجال الخسائر والأضرار.

45 - وإذا كان هؤلاء الأطفال، والنساء، والمسنون، والفلاحون، والمهاجرون، والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية يعيشون في البلدان النامية، فإنهم سيعانون من "عدم تناسب مزدوج" لتغير المناخ: الأول لكونهم من هم، والثاني بسبب البلدان التي يعيشون فيها.

## رابعاً - التزامات مختلف الجهات الفاعلة وطبيعة استجاباتها

### ألف - أساس الالتزامات

46 - هناك أسباب أخلاقية، وقانونية، وتاريخية، واقتصادية تجعل من واجب البلدان المتقدمة والشركات الكبرى انقضاء الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ والتخفيف من حدتها ومعالجتها<sup>(90)</sup>. فبالإضافة إلى الامتناع عن التسبب في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بتغير المناخ أو المساهمة فيها، يقع على عاتق جميع الدول، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، واجب حماية الناس من الأضرار المرتبطة بتغير المناخ باتخاذ تدابير متعددة على الصعيدين الفردي والجماعي<sup>(91)</sup>. وسيشمل هذا الواجب تنظيم سلوك الشركات بشكل فعال. ولهذه الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بُعد يتجاوز الحدود الإقليمية، وهو أمر مهم بشكل خاص في سياق الطابع العابر للحدود للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ.

47 - والقانون الدولي للمناخ مفيد أيضاً. وتمشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد، المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وافقت البلدان المتقدمة على توفير الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ أهداف الاتفاقية. ومن شأن التفسير المراعي لمقاصد المادتين 8 و 9 من اتفاق باريس أن يدعم الموقف القائل بأن البلدان المتقدمة عليها التزام متزايد بتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ وتقليلها إلى الحد الأدنى ومعالجتها. وتتص المادة 9 (3) على أنه ينبغي أن تواصل البلدان المتقدمة النمو ريادتها لتعبئة التمويل المناخي، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، التي يجب أن تشمل الخسائر والأضرار.

48 - وعلاوة على ذلك، ينطبق أيضاً مبدأ تغريم الملوث في سياق الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. ويجب على الدول والشركات التي ساهمت في الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ أن تدفع ثمن دورها<sup>(92)</sup>. وإذا ما أسندت المسؤولية عن الانبعاثات أثناء الحكم الاستعماري إلى القوى الاستعمارية السابقة، فإن ذلك سيزيد من المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو باعتبارها الملوث الرئيسي<sup>(93)</sup>.

49 - ويمكن أن يوفر مبدأ الإثراء الجائر على حساب الآخرين أساساً آخر. وي طرح جوشوا كاستيلينو قضية مسؤولية القوى الاستعمارية السابقة وكذلك أيدي شركاتها عن الأعمال التاريخية المتسببة في تغير المناخ، ومنها الخسائر والأضرار الناجمة عن التدمير الجائر للموارد المحدودة<sup>(94)</sup>. وسيستلزم أيضاً التصدي

(90) مساهمات مقدمة من رابطة المعونة المسيحية في أيرلندا، وشبكة البيئة الأصلية.

(91) مذكرة من صديق مقدمة من المقررين الخاصين إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

(92) أوكسفام، *Climate Equality*، الصفحات من الثانية عشرة إلى السابعة عشرة.

(93) انظر <https://www.carbonbrief.org/revealed-how-colonial-rule-radically-shifts-historical-responsibility-for-climate-change/>

(94) Joshua Castellino, *Calibrating Colonial Crime: Reparations and the Crime of Unjust Enrichment* (94) (Bristol, Bristol University Press, 2024).

لهذا الإثراء على حساب الآخرين بطريقة منهجية إصلاح الهيكل المالي والاقتصادي الدولي الحالي الذي يجسد الطابع الاستعماري.

50 - وهناك أيضا سبب اقتصادي يدعو البلدان المتقدمة النمو والشركات الكبيرة إلى العمل على معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. فأنماط الطقس المتطرفة أو الظواهر المناخية القسوى لن تترك البلدان المتقدمة النمو دون أن تتضرر بسبب الآثار العابرة للحدود لتغير المناخ<sup>(95)</sup>. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تؤدي الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ إلى نشوب نزاعات وإلى الهجرة القسرية، مما سيؤثر في نهاية المطاف على البلدان المتقدمة النمو وعلى وجود بيئة مستقرة لممارسة الأعمال. وبالمثل، فإنه إذا استمرت المستويات الحالية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فقد يصبح من غير الممكن أن تمارس الأعمال التجارية العمل في بعض البلدان المعرضة لتغير المناخ.

## باء - دور الدول والجهات الفاعلة الأخرى

51 - يجب على البلدان المتقدمة النمو إظهار ريادتها في الاستجابة للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. وترتكز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على ضرورة المساواة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتدعو المادة 3 من الاتفاقية الدول الأطراف إلى التصدي لتغير المناخ "على أساس الإنصاف، ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها". وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 4 على نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

52 - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والجهات الفاعلة الأخرى تقديم مساهمات مالية إلى الصندوق بما يتماشى مع المبادئ الشاملة للعدالة المناخية الموضحة أعلاه<sup>(96)</sup>. وينبغي أن تتولى المجتمعات المحلية المتضررة القيادة في تحديد احتياجاتها وإعداد مشاريع للتعامل مع الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضا أن تساهم في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة في البلدان النامية، والتي يمكن استخدامها للتعامل مع الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ<sup>(97)</sup>.

53 - والتزمت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2018 بمواءمة التدفقات المالية مع أهداف اتفاق باريس<sup>(98)</sup>. وتماشيا مع هذا الالتزام، ينبغي لهذه المصارف إعطاء الأولوية لدعم المشاريع القادرة على التكيف مع المناخ وتسريع وتيرة التمويل المتعلق بالمناخ. وينبغي أن تتوقف أيضا عن تمويل مشاريع الوقود الأحفوري الجديدة والتخلص التدريجي من استثماراتها الحالية في هذه المشاريع، بما يتماشى مع مبدأ الانتقال العادل. ولذلك فمن المثير للقلق أن يستمر البنك الدولي في تمويل مشاريع الوقود الأحفوري<sup>(99)</sup>. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية تغيير هيكل حوكمتها وسياساتها وممارساتها التي تساهم في وقوع البلدان النامية في فخ الديون.

(95) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، *تحمل المسؤولية*، الصفحة 2.

(96) مساهمة مقدمة من كوبا.

(97) انظر A/HRC/57/30 (لم تصدر بعد).

(98) انظر <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/784141543806348331-0020022018/original/Joint>

[DeclarationMDBsAlignmentApproachtoParisAgreementCOP24Final.pdf](https://thedocs.worldbank.org/en/doc/784141543806348331-0020022018/original/Joint)

(99) المساهمة المقدمة من مركز القانون البيئي الدولي.

54 - وينبغي أن يكون التمويل المناخي المقدم إلى البلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو أو من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في معظمه في شكل منح وقروض طويلة الأجل ميسرة الشروط. ويتجنب هذا النوع من التمويل الآثار السلبية على حقوق الإنسان، التي يسببها على سبيل المثال لجوء البلدان النامية إلى تدابير التقشف. ويقلل أيضا من تكلفة الاقتراض وخطر التعرض لحالة مديونية حرجة، مما يجعله أداة حيوية لدعم التنمية المستدامة في البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ<sup>(100)</sup>. وعلاوة على ذلك، وبما أن 93 في المائة من البلدان الأكثر عرضة للآثار المناخية تعاني أيضا من ضائقة الديون أو معرضة بقدر كبير لخطرهما، فينبغي النظر بجديّة في إعفائها من الديون لتحرير الأموال اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه<sup>(101)</sup>.

55 - والأعمال التجارية جزء من مشكلة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. إلا أنها ينبغي أن تهدف إلى أن تصبح جزءاً من الحل. ويمكنها القيام بذلك من خلال بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، والتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والإبلاغ بشفافية عن إجراءاتها المناخية، وتطوير القدرة على إدارة المخاطر المناخية، والاستثمار في المشاريع التي تنقي الخسائر والأضرار أو تديرها أو تعالجها بفعالية، والمشاركة في عمليات الابتكار المفتوح لوضع حلول فعالة<sup>(102)</sup>.

## جيم - طابع الاستجابة للخسائر والأضرار

56 - تتطلب الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ من الدول والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأعمال التجارية والجهات الفاعلة الأخرى اعتماد نهج التشكيلة المتنوعة من التدابير: مجموعة من التدابير العلاجية من جانب العديد من الجهات الفاعلة. ووفقاً للمشار إليه أعلاه، يمكن أن تتخذ هذه الإجراءات شكل رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات بعدم تكرار الانتهاكات. ويقدم الشكل الثاني قائمة توضيحية بالإجراءات المتنوعة التي ينبغي أن تتخذها الدول والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأعمال التجارية. وهناك، بالطبع، دور للجهات الفاعلة الأخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الثقافية مثل المتاحف أن تقوم بإذكاء الوعي بتغير المناخ، وتيسير مشاركة المجتمعات المحلية وتعميم العمل المناخي<sup>(103)</sup>.

(100) المساهمة المقدمة من جزر البهاما.

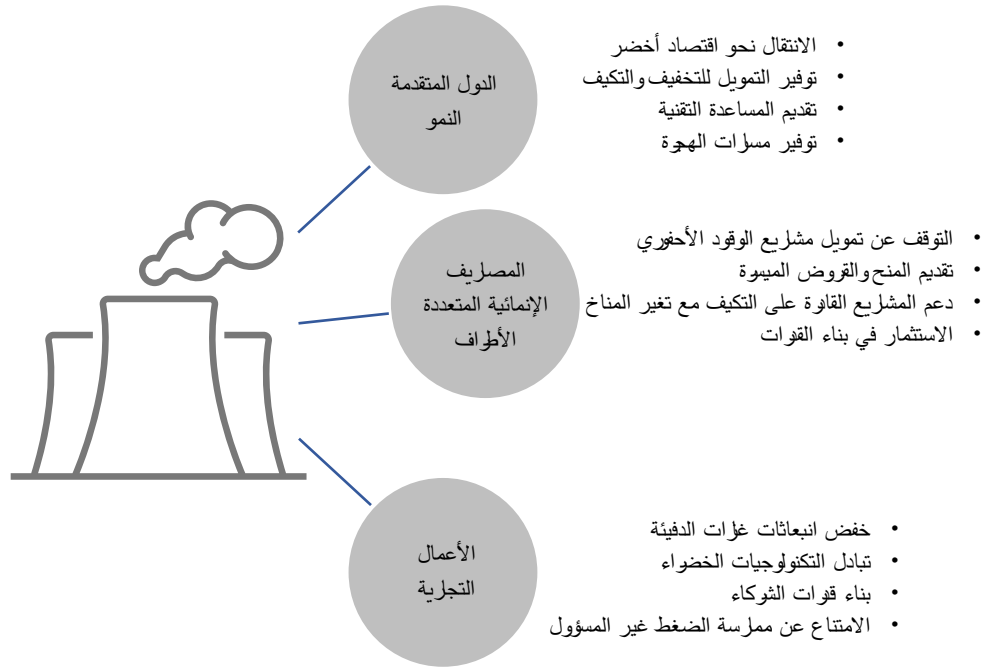
(101) ActionAid International, "The vicious cycle: the links between debt crisis and climate crisis", April 2023, p. 2.

(102) المساهمات المقدمة من فريق تمويل المناخ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء في زامبيا، والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، والمؤسسة الكنسية السويسرية للمعونة المعروفة باسم HEKS، والمنتدى الإندونيسي للبيئة في إندونيسيا.

(103) مساهمة مقدمة من هنري ماكغي.

## الشكل الثاني

## استجابة التشكيلة المتنوعة من التدابير للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ



57 - يعد تعبئة الموارد المالية أمراً ضرورياً من أجل معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. ولذلك فإن تشغيل الصندوق يمثل خطوة مهمة. ولضمان الكفاءة، ينبغي لمجلس إدارة الصندوق التنسيق مع مبادرات تمويل المناخ على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسيكون الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف مرشحين واضحين لهذا التنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مبادرات وطنية، مثل الصندوق الإيطالي للمناخ، الذي يسعى إلى دعم حماية المناخ والبيئة في البلدان الشريكة من خلال مجموعة واسعة من الأدوات المالية، منها التمويل والاستثمار في الصناديق والضمانات والمنح التي لا يلزم سدادها<sup>(104)</sup>.

58 - ومن الأهمية بمكان ألا تؤدي المساهمات المقدمة للصندوق إلى تحويل التمويل المكرس للمناخ بعيداً عن التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره. ولا ينبغي أن يتخذ التمويل المناخي لمعالجة الخسائر والأضرار شكل إعادة تجميع للمعونة الإنمائية القائمة<sup>(105)</sup>، أو أن يفاقم أعباء الديون القائمة؛ والمنح هي الأفضل لهذا السبب<sup>(106)</sup>. ومن هنا تأتي الدعوة إلى إدراج بنود تتعلق بالكوارث الطبيعية والجوائح في صكوك الديون كوسيلة لحل فخاخ الديون<sup>(107)</sup>. وفي حالة حدوث خسائر أو أضرار، فإن هذه البنود توقف فعلياً سداد الديون مؤقتاً حتى يتسنى تخصيص تلك الموارد للتصدي للخسائر والأضرار بشكل كامل<sup>(108)</sup>.

(104) مساهمة مقدمة من إيطاليا.

(105) مساهمة مقدمة من براديب نارايانان؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات (منشورات الأمم المتحدة، 2023)، الصفحة 9.

(106) المساهمات المقدمة من المكسيك ومنظمة إنقاذ الطفولة ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

(107) انظر <https://news.un.org/en/story/2022/11/1130247>.

(108) المساهمة المقدمة من رابطة المعونة المسيحية في أيرلندا.

59 - وبالإضافة إلى المساهمات المالية، يمكن للدول ومنظمات الأمم المتحدة وشركاء التنمية وقطاع الأعمال والجامعات وغيرها من الجهات الفاعلة الاستجابة للخسائر والأضرار من خلال تقديم المساعدة التقنية. وقد يكون ذلك في شكل مساعدة تقنية لوضع سياسات للاستجابة للكوارث تكون مراعية للمنظور الجنساني وغير تمييزية<sup>(109)</sup>. وينبغي تعزيز شبكة سانتياغو والتوعية بقدرتها على تقديم المساعدة التقنية للاستجابة للخسائر والأضرار.

60 - وينبغي أن يكون بناء القدرات ونقل التكنولوجيات الخضراء جزءاً من نهج تشكيلة التدابير المتنوعة<sup>(110)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول والأعمال التجارية أن تُبقي في صميم اعتبارها سيادة الشعوب الأصلية وحقوقها، بما في ذلك شرط الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة<sup>(111)</sup>.

61 - وسيكون هناك أيضاً دور لتوفير مسارات لانتقال وهجرة الأشخاص<sup>(112)</sup>، وخاصة أولئك الذين يعيشون في البلدان الجزرية المنخفضة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أبرمت توفالو وأستراليا، على سبيل المثال، اتفاق تعاون تقوم أستراليا بموجبه بترتيب مسار خاص لتقل البشر لمواطني توفالو للوصول إلى أستراليا<sup>(113)</sup>. وينبغي إبرام المزيد من هذه الاتفاقات مسبقاً.

## دال - مصادر تمويل إضافية مبتكرة

62 - هناك تقديرات مختلفة حول المبلغ المطلوب سنوياً للتصدي للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ؛ ويتراوح الرقم ما بين 100 بليون دولار سنوياً إلى 525 بليون دولار للتعافي من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ البشري المنشأ، على مدار الأعوام العشرين الماضية<sup>(114)</sup>. وقبل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان من المتوقع أن تصل تكاليف الخسائر والأضرار في البلدان النامية إلى 580 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2030<sup>(115)</sup>. ويشير تقدير آخر إلى أن هناك حاجة إلى 400 بليون دولار بحلول عام 2030، مع الحاجة إلى مبلغ آخر يتراوح بين تريليون واحد وتريليونين اثنين من الدولارات بحلول عام 2050 استناداً إلى تكاليف الخسائر والأضرار التي ستتكبدها البلدان النامية<sup>(116)</sup>. وبغض النظر عن هذه الاختلافات، تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه التقديرات قد لا تجسد بالكامل التكلفة الحقيقية لجميع الخسائر والأضرار غير الاقتصادية.

63 - وفي عام 2009، التزمت البلدان المتقدمة النمو بهدف تعبئة 100 بليون دولار سنوياً بشكل مشترك بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات التمويل المناخي للبلدان النامية<sup>(117)</sup>. ووفقاً لأرقام جديدة صادرة عن

(109) المساهمات المقدمة من مؤسسة Noboprobhaat والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، آسيا.

(110) المساهمة المقدمة من المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة.

(111) المساهمة المقدمة من شبكة البيئة الأصلية.

(112) المساهمة المقدمة من شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء في زامبيا.

(113) انظر <https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/australia-tuvalu-falepili-union-treaty.pdf>.

(114) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير عن فجوة التكيف لعام 2023: نقص التمويل عدم التأهب، الصفحة 73.

(115) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تحمل المسؤولية، الصفحة السابعة.

(116) المرجع نفسه.

(117) FCCC/CP/2009/L.7، الفقرة 8.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حشدت البلدان المتقدمة النمو 115,9 بليون دولار لتمويل المناخ لصالح البلدان النامية في عام 2022، متجاوزةً بذلك للمرة الأولى الهدف السنوي البالغ 100 بليون دولار<sup>(118)</sup>. ونظراً لأن 69,4 في المائة من نحو 92 بليون دولار من المبلغ المعلن قُدِّمَ كتمويل عام، فقد أثّرت شواغل مشروعة بشأن الطابع الحقيقي لهذا التمويل المتعلق بالمناخ، لأن هذا قد يزيد من مستويات الديون التي يستعصي على البلدان النامية تحملها أصلاً<sup>(119)</sup>.

64 - وعلاوة على ذلك، لم تتعهد الدول إلا بتقديم حوالي 661 مليون دولار فقط لصندوق التصدي للخسائر والأضرار حتى الآن<sup>(120)</sup>. وهذه قطرة في محيط المبلغ المطلوب لتغطية الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. ولذلك، ستلزم مصادر تمويل إضافية مبتكرة<sup>(121)</sup>. وينبغي أن تتكاتف الدول لفرض ضرائب على فاحشي الثراء: وتشير تقديرات منظمة أوكسفام إلى أن فرض ضريبة ثروة على أصحاب الملايين والبلايين في العالم يمكن أن يدرّ أكثر من 1,7 تريليون دولار سنوياً<sup>(122)</sup>. واقترحت البرازيل، كجزء من رئاستها لمجموعة العشرين، فرض ضريبة بنسبة 2 في المائة كحد أدنى على ثروة أصحاب البلايين في العالم، الأمر الذي من شأنه أن يدرّ إيرادات تتراوح بين 200 و 250 بليون دولار سنوياً<sup>(123)</sup>. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُطلب من شركات الوقود الأحفوري دفع ضريبة كربون على صافي أرباحها السنوية، ويتعين تحويل إعانة دعم الوقود الأحفوري إلى الصندوق. وينبغي العمل على فرض ضرائب محددة الهدف على الأفراد فاحشي الثراء والشركات بطريقة لا تمكنهم من التهرب من اللوائح التنظيمية عن طريق اتباع سبل امتثال مبتكرة.

65 - وبالإضافة إلى استهداف فاحشي الثراء و"الشركات الرئيسية المنتجة للكربون" (أي كبار منتجي النفط والفحم والغاز)، فإن للمستهلكين دوراً يؤديه أيضاً. وتسهم نسبة 10 في المائة من الأسر المعيشية ذات أعلى نصيب للفرد من الانبعاثات بنسبة تتراوح بين 34 و 45 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المنزلية وذلك استناداً إلى الاستهلاك العالمي<sup>(124)</sup>. ويمكن لضريبة الاستهلاك على هذه الأسر أو على الأنشطة الكمالية أن تدر بلايين الدولارات للصندوق. ويجوز للصندوق أن يقبل أيضاً تبرعات من الشركات والمؤسسات الخيرية دون المساس باستقلاليتها.

(118) انظر <https://www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2024/05/developed-countries-materially-surpassed-their-usd-100-billion-climate-finance-commitment-in-2022-oecd.html>

(119) <https://www.oxfam.org/en/press-releases/rich-countries-overstating-true-value-climate-finance-88-billion-says-oxfam>

(120) انظر <https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/funds-and-financial-entities/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat/pledges-to-the-loss-and-damage-fund>

(121) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تحمل المسؤولية، الصفحتان 23-24.

(122) أوكسفام، *Climate Equality*، الصفحة الثالثة والعشرون.

(123) انظر <https://www.g20.org/en/news/at-the-g20-brasils-proposal-to-tax-the-super-rich-may-raise-up-to-250-billion-dollars-a-year>

(124) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير التجميعي السادس، الصفحة 44.



## خامسا - دور البنك الدولي كأمين مؤقت للصندوق

- 66 - حقوق الإنسان هي إحدى الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة. وتطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان على جميع الجهات الفاعلة، بغض النظر عن طبيعتها (عامة، أو خاصة، أو شركات بين القطاعين العام والخاص، أو غير ربحية)، أو حجمها (عمليات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم) أو مستوياتها (محلي أو وطني أو إقليمي أو دولي).
- 67 - ومن الناحية التاريخية، لم تكن حقوق الإنسان جزءاً من النسيج الأساسي للبنك الدولي وقد واجه انتقادات لعدم إيلاء الاهتمام الكافي لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان<sup>(125)</sup>. وعلى مر السنين، بدأ البنك شيئاً فشيئاً في إدراك أهمية معايير حقوق الإنسان بالنسبة لولايته<sup>(126)</sup>.

### ألف - أهمية البداية الصحيحة

- 68 - سيكون من المهم للبنك الدولي، بصفته أميناً مؤقتاً، أن يبدأ بداية صحيحة مع صندوق التصدي للخسائر والأضرار. وينبغي للبنك أن يعتبر الصندوق فرصة للتفكير في ولايته والتصدي لبعض الانتقادات التي واجهها البنك الدولي منذ أجل طويل بعدم مراعاته بشكل جاد لآثار سياساته وقراراته على حقوق الإنسان وتغير المناخ.
- 69 - ويكلف صك إدارة الصندوق المجلس بوضع آلية تساعد على ضمان تنفيذ الأنشطة التي يمولها الصندوق على أساس ضمانات بيئية واجتماعية عالية النزاهة ومبادئ ومعايير ائتمانية<sup>(127)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق مطالب بالحفاظ على معايير ائتمانية وضمادات بيئية واجتماعية رفيعة مع اعتماد عملية موافقة سريعة ذات معايير وإجراءات مبسطة<sup>(128)</sup>. وسيضمن أيضاً تطبيق أفضل الممارسات في سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية على أنشطته وكذلك على كل كيان منقذ<sup>(129)</sup>.
- 70 - وعلى الرغم من عدم وجود إشارة صريحة إلى حقوق الإنسان في الصك الحاكم، فإن المقرر الخاص يعتقد أن مصطلح "الضمانات الاجتماعية" واسع بما يكفي ليشمل حقوق الإنسان. وينبغي أن يضمن مجلس إدارة الصندوق أن تستند طرائق الصندوق وأطره وسياساته إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لأن حقوق الإنسان هي القواعد التلقائية التي تنطبق على أي هيكل للحكومة. ونظراً لأن الضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي واجهت انتقادات مشروعة لأنها ضعيفة في ما يتعلق بحقوق الإنسان ولا يمكن اعتبارها أفضل الممارسات بأي حال من الأحوال، فينبغي لمجلس الإدارة أن يضع سياسات خاصة به في ما يتعلق بالضمانات البيئية والاجتماعية<sup>(130)</sup>. وسيكفل القيام بذلك أن يكون الصندوق على مستوى

(125) منظمة هيومن رايتس ووتش، "التنمية الخالية من الانتهاكات: كيف ينبغي للبنك الدولي أن يحمي من انتهاكات حقوق الإنسان"، 22 تموز/يوليه 2013؛ وسيغرون سكوغلي، التزامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال حقوق الإنسان (مؤسسة كافانديش للنشر، 2001).

(126) انظر <https://www.worldbank.org/en/programs/humanrights>.

(127) FCCC/CP/2023/L.1-FCCC/PA/CMA/2023/L.1، المرفق الأول، الفقرة 22 (و).

(128) المرجع نفسه، الفقرة 41.

(129) المرجع نفسه، الفقرة 68.

(130) Vanessa Richard, "Can multilateral development banks be more environmentally effective? Perspectives from the practice of international accountability mechanisms" in *The Effectiveness of Environmental Law, Proceedings of the 3rd Environment Law Forum*, Sandrine Maljean Dubois, ed. (2018), p. 313.

المهمة المناطة به، أي أنه سيتصدى للأثار السلبية للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ على حقوق الإنسان.

## باء - إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان

71 - يوصي المقرر الخاص بأن يقوم البنك الدولي بصفته أميناً مؤقتاً، وكذلك مجلس إدارة الصندوق، بإدراج مبادئ حقوق الإنسان التالية لدى تنفيذ ولاية الصندوق<sup>(131)</sup>.

72 - **الكفاية** - بما أن القصد من الصندوق هو معالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان الناجمة عن الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، فينبغي أن يكون لديه موارد إضافية كافية لتقديم الدعم للأفراد والمجتمعات المتضررة. ونظراً لأن آثار تغير المناخ ستصبح أكثر تواتراً وشدة وفتكاً وتكلفة في العقود المقبلة، فقد اقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 150 بليون دولار سنوياً كحد أدنى للصندوق، على أن يرتفع تدريجياً مع أهداف التجديد السنوي للموارد البالغة 300 بليون دولار بحلول عام 2030<sup>(132)</sup>. ووفقاً للمذكور أعلاه، يجب أن تأتي الموارد في المقام الأول من مساهمات البلدان والأعمال التجارية التي تسببت أو أسهمت في أكبر قدر من الخسائر والأضرار تاريخياً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام مصادر مبتكرة للتمويل مثل فرض ضريبة الثروة على الأفراد فاحشي الثراء، وضريبة الكربون على شركات الوقود الأحفوري، وتحويل الدعم على الوقود الأحفوري والتبرعات من المؤسسات الخيرية لاستكمال تمويل الصندوق.

73 - **الإنصاف** - ينبغي للصندوق أن يستوعب مختلف أنواع الأسهم. وينبغي تمويله في المقام الأول من المساهمات المقدمة من الملوثين التاريخيين<sup>(133)</sup>. وينبغي أن يقدم الصندوق في الغالب منحا، حتى لا يفاقم عبء الديون الحالية للبلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ. وينبغي للصندوق أيضاً أن ينظر في الكيفية التي ستؤثر بها الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ على حقوق الإنسان للأجيال المقبلة وأن يدمج هذا الاعتبار في تمويل المشاريع، وذلك مثلاً لدعم البنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ.

74 - **التغطية الشاملة** - ينبغي أن يكون بوسع جميع البلدان النامية والمجتمعات المحلية المتضررة في هذه البلدان الوصول إلى الصندوق. وعلاوة على ذلك، وتمشياً مع نطاقه الواسع (على النحو المبين في الفقرات من 6 إلى 9 من صك الإدارة)، ينبغي أن يغطي الصندوق جميع الآثار الضارة المرتبطة بتغير المناخ (سواء الظواهر الجوية القصوى أو الظواهر البطيئة الحدوث)، فضلاً عن الاستجابات المطلوبة لإدارة هذه الآثار (مثل بناء الجدران البحرية، وإعادة التأهيل، واكتساب مهارات جديدة، وخدمات الصحة النفسية). وينبغي أن يكون الصندوق قابلاً للتكيف في نهجه، بما في ذلك كيفية تصديه للخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر البطيئة الحدوث<sup>(134)</sup>.

75 - **إمكانية الوصول** - ينبغي أن يكون الصندوق متاحاً للمجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني المحلية من حيث الاستفادة من المنح. وينبغي أن تكون هناك مسارات غير مرهقة للمجتمعات التي

(131) المساهمة المقدمة من منظمة Juris Ordo.

(132) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، *تحمل المسؤولية*، الصفحة 3.

(133) المساهمة المقدمة من البرازيل.

(134) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، *تحمل المسؤولية*، الصفحتان 2-3.

تعاني من الخسائر والأضرار للوصول إلى الصندوق مباشرة، على الأقل بالنسبة للمنح الصغيرة مع متطلبات أقل للعناية الواجبة وموافقة أسرع<sup>(135)</sup>. ولن يكون الوصول المباشر فعالاً فحسب، بل سيضمن أيضاً الاستجابة السريعة في أوقات الكوارث الناجمة عن المناخ. كما سيكتسي أهمية خاصة في الحالات التي تتجاهل فيها الحكومة المعاناة المتعلقة بتغير المناخ أو أولويات الأقليات والفئات الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للصندوق أن يخصص اعتماداً للتحويلات النقدية المباشرة للأفراد المتضررين في ظروف معينة.

76 - **عدم التمييز** - ينبغي ألا تؤدي عمليات الصندوق إلى تهميش المجتمعات النائية أو المهمشة أو الضعيفة<sup>(136)</sup>. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا يسقط العاملون في الاقتصاد غير الرسمي أو أفراد مجتمع الميم الموسع من قائمة الاهتمام بسبب قضايا التعريف أو الأعراف الثقافية<sup>(137)</sup>. وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع مبدأ المساواة الفعلية، ينبغي للصندوق أن يعطي الأولوية للفئات الضعيفة أو المهمشة في تخصيص الموارد<sup>(138)</sup>.

77 - **إحداث تحول في القضايا الجنسانية** - نظراً للطبيعة المتشابهة لتغير المناخ وعدم المساواة، ينبغي أن ينظر المجلس إلى الصندوق على أنه فرصة لتغيير المعايير الأبوية وعلاقات القوة غير المتكافئة التي تدعم التمييز والعنف الجنساني والتميط الجنساني<sup>(139)</sup>. فالفتيات والنساء لا يتأثرن فقط بشكل مختلف وغير متناسب بتغير المناخ<sup>(140)</sup>، بل هن أيضاً عوامل تغيير ذات معارف وخبرات ومهارات فريدة من نوعها، ينبغي للمجلس الاستفادة منها لتعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين.

78 - **التشاركية** - ينبغي أن تنطوي عملية صنع القرار في الصندوق على مشاركة نشطة وحرّة وهادفة من جانب البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ والمجتمعات المحلية المتضررة وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تمثلها. وينبغي أن تشكل احتياجات البلدان النامية وأولوياتها مستقبل الصندوق<sup>(141)</sup>. وينبغي بذل جهود خاصة لضمان مشاركة الأطفال، والشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب والشعوب الأصلية في تصميم سياسات الصندوق وتنفيذها وتنقيحها، وكذلك في جميع اجتماعات المجلس. ولضمان المشاركة المجدية، ينبغي تهيئة الظروف المواتية مثل الحصول على المعلومات ودعم التأشيرات وتمويل المساعدة التقنية التحضيرية وخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية والسفر<sup>(142)</sup>. وبالإضافة إلى دعوة مراقبين نشطين، ينبغي للصندوق أن ينشئ، تماشياً مع الفقرة 28 من صك إدارته، فريقاً استشارياً يضم مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وقادة المجتمع المحلي والناشطين في مجال المناخ.

(135) انظر <https://www.sci.org/publications/operationalizing-the-loss-and-damage-fund/>.

(136) المساهمتان المقدمتان من جزر البهاما ومصر.

(137) المساهمة المقدمة من شبكة التعاون في مجال الخسائر والأضرار.

(138) المساهمات المقدمة من فريق STRENGTH، ومنظمة إنقاذ الطفولة في الفلبين ومنظمة إنقاذ الطفولة في نيبال.

(139) A/HRC/41/43، الفقرة 39.

(140) المساهمة المقدمة من مصر.

(141) مساهمتان مقدمتان من السلفادور وإسبانيا.

(142) مساهمة مقدمة من مؤسسة مانوشيا.

79 - **الشفافية** - يجب أن تتسم إدارة الصندوق بالشفافية مع توفير عمليات التدقيق المستقلة وإعداد التقارير السنوية في شكل يسهل الاطلاع عليه. وينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات المجتمعية في القرارات الرئيسية لمجلس الإدارة، وكذلك في مراقبة التنفيذ الفعال للمشاريع.

80 - **القابلية للمعالجة** - ينبغي ألا تتسبب مشاريع الصندوق للتصدي للخسائر والأضرار في الإضرار بحقوق الإنسان<sup>(143)</sup>. ويقتضي صك إدارة الصندوق أن يستخدم الصندوق آلية الكيان المنفذ المستقلة لجبر المظالم لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التي يمولها الصندوق (الفقرة 71). ويمثل الاعتماد على آلية التظلم الخاصة بالبنك الدولي أمراً إشكالياً لأسباب مختلفة. وفي الوقت المناسب، ينبغي للصندوق أن ينشئ آلية انتصاف مستقلة، بما يتماشى مع المبدأ 31 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (معايير فعالية آليات التظلم غير القضائية)، للتعامل مع تظلمات حقوق الإنسان المتعلقة بتمويله للأنشطة. وسيكون ذلك متماشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات

81 - تؤثر الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ على جميع حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية) وعلى النظام الإيكولوجي الطبيعي بأكمله. ويعاني الناس والبلدان من الأثر بشكل مختلف وغير متناسب. كما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وقد يؤدي إلى تفاقم ضغوط الديون التي تواجهها البلدان النامية. وبالتالي، يواجه الأفراد والمجتمعات التي تعيش في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية حالة من عدم التناسب المزدوج لتغير المناخ.

82 - ولما كان لتغير المناخ أثر على جميع حقوق الإنسان، فيجب تفسير القانون الدولي للمناخ وتطويره في المستقبل بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن خلال الجمع بين هذه القواعد المعيارية، وضع المقرر الخاص إطاراً للعدالة المناخية يتألف من أربع ركائز و 12 مبدأً شاملاً لحقوق الإنسان ينبغي أن تسترشد بها الدول والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأعمال التجارية والجهات الفاعلة الأخرى في الإجراءات التي تتخذها في ما يتعلق بالمناخ.

83 - وبالإضافة إلى التركيز على التخفيف والتكيف والمعالجة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تغيير النظام الاقتصادي الحالي (بما فيه الهيكل المالي الدولي) ونماذج الأعمال وأنماط الحياة. وثمة حاجة إلى تحول جريء لإنقاذ الكوكب من عقود من التنمية المدمرة وعدم ترك أحد خلف الركب. وللعادلة المناخية دور حيوي تؤديه في هذا التحول. وعندها فقط سنتمكن من تحقيق خطة العمل من أجل الناس والكوكب والازدهار المتجدرة في أهداف التنمية المستدامة.

84 - ويجب أيضاً أن يوضح القانون الدولي لحقوق الإنسان الكيفية التي يقوم بها مجلس إدارته والبنك الدولي، بصفته أميناً مؤقتاً، بإدارة الصندوق. وحدد المقرر الخاص عدة مبادئ لحقوق الإنسان لتمكين الصندوق من الاستجابة للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ بطريقة تعالج أوجه عدم المساواة في المناخ. ويجب على البلدان المتقدمة النمو والشركات الكبرى والأشخاص فاحشي الثراء الذين

(143) المساهمة المقدمة من المستشار المختص بالمساءلة.

أسهموا بأكثر قدر من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مر السنين، أن يقوموا بتمويل صندوق التصدي للخسائر والأضرار. وأيضاً، يجب أن يقدم الصندوق منحاً في الغالب لكي لا يخلق أعباء ديون جديدة على البلدان النامية.

## باء - التوصيات

85 - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول بما يلي:

- (أ) اعتماد إطار العدالة المناخية، الذي يتألف من أربع ركائز و 12 مبدأً شاملاً، في سياساتها وقراراتها ومواقفها التفاوضية؛
- (ب) اعتماد نهج حكومي شامل في ترسيخ العدالة المناخية كقضية شاملة لجميع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية؛
- (ج) إدماج استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه القائمة على حقوق الإنسان في اتفاقات التجارة والاستثمار، وكذلك في السياسات والبرامج التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي؛
- (د) قبول التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بالمساهمة في الصندوق بما يتناسب مع مساهمتها في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مر السنين؛
- (هـ) اعتماد اتفاق عالمي جديد طموح للتمويل المناخي، يمثل الهدف الجماعي الجديد المحدد كمياً في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باكو، لتغطية جميع الركائز الأربع لإطار العدالة المناخية؛
- (و) تعبئة الموارد للتصدي للخسائر والأضرار، بسبل منها فرض ضرائب على الأفراد فاحشي الثراء، وكذلك على الأنشطة الترفيهية، وفرض ضريبة الكربون على شركات الوقود الأحفوري؛
- (ز) اتخاذ تدابير حاسمة للتصدي للآثار غير المتناسبة للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ على أعمال الحق في التنمية في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ح) دمج نهج متعدد الجوانب في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ لضمان عدم ترك أحد خلف الركب؛
- (ط) التحرك نحو الضمان الاجتماعي الشامل لضمان ألا تؤدي الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ إلى حرمان ملايين الأشخاص من تلبية احتياجاتهم الأساسية؛
- (ي) تمكين المشاركة الفعالة للأطفال والشباب والنساء والفلاحين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والفئات المهمشة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ؛
- (ك) حماية نشاطات المناخ والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية؛
- (ل) معالجة جانبي العرض والطلب على الوقود الأحفوري من خلال اتخاذ تدابير فردية وجماعية بما يتماشى مع مبدأ الانتقال العادل؛
- (م) ضمان أن تكون الطاقة المتجددة مسؤولة أيضاً من حيث الآثار على حقوق الإنسان؛

(ن) تقديم حوافز للأعمال التجارية للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاستثمار في تطوير التقنيات الخضراء؛

(س) إلزام الشركات الكبرى ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بطريقة شاملة وتحميلها المسؤولية عن الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، بما في ذلك خلق جريمة الإبادة البيئية.

86 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بما يلي:

(أ) اتخاذ خطوات حاسمة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية لتمكينها من اتخاذ إجراءات فعالة بشأن المناخ من جانبها؛

(ب) تقديم المنح والقروض الميسرة الشروط الطويلة الأجل إلى البلدان الأكثر ضعفاً، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وتقديم الدعم لها في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

(ج) التوقف عن تمويل مشاريع الوقود الأحفوري والتخلص التدريجي من استثماراتها الحالية في هذه المشاريع بما يتماشى مع مبدأ الانتقال العادل؛

(د) ضمان المشاركة الفعالة لممثلي المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار؛

(هـ) إنشاء آليات تظلم فعالة لمعالجة أضرار حقوق الإنسان الناجمة عن المشاريع التي تمولها، ومنها تلك التي تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

87 - ويوصي المقرر الخاص بأن يقوم البنك الدولي ومجلس إدارة صندوق التصدي للخسائر والأضرار بما يلي:

(أ) إدماج مبادئ حقوق الإنسان التي اقترحتها المقرر الخاص في جميع السياسات والعمليات والآليات الرامية إلى تنفيذ ولاية الصندوق؛

(ب) تهيئة الظروف الملائمة للمشاركة النشطة والحرّة والهادفة من جانب البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ والمجتمعات المحلية المتضررة وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تمثلها؛

(ج) تعبئة الموارد الكافية للصندوق وتقديم منح في الأغلب إلى البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ حتى لا تتفاقم أعباء ديونها؛

(د) إنشاء آلية تظلم فعالة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بمشاريع الصندوق.

88 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الأعمال التجارية بما يلي:

(أ) الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع عملياتها، بسبل منها بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بالتشاور الهادف مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ب) الإعلان عن انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2 والنطاق 3 بطريقة موضوعية وشفافة ويمكن التحقق منها؛

- (ج) تطوير التقنيات الخضراء واستخدامها وتبادلها؛
- (د) المساهمة سنوياً في الصندوق كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية؛
- (هـ) الامتناع عن ممارسة الضغط لتقويض الإجراءات الطموحة المتعلقة بالمناخ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.
- 89 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بما يلي:
- (أ) استخدام إطار العدالة المناخية في الدعوة الموجهة إلى الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأعمال التجارية؛
- (ب) مواصلة رفع أصوات الأفراد والمجتمعات المتضررة في عمليات صنع القرار على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، والضغط من أجل مساءلة الشركات عن تغير المناخ.